

## الأردن يبدأ رحلة استئناف الأعمال الإنتاجية تدريجياً

معايير مشددة لعودة نشاط مصانع المناطق الحرة والمؤسسات الحكومية



## إخراج الاقتصاد من النفق

بشدة ويحتاج إلى عام على الأقل للتعاوي والإقتصاد الأردني شبه متوقف. وكان الأردن الأسرع في المنطقة إلى اتخاذ إجراءات قوية لوقف انتشار الفيروس بفرض عزل مشدد تسبب في توقف قطاعات كبيرة بالإقتصاد. واتخذ المركزي الأردني سلسلة إجراءات الشهر الماضي لتخفيف التداعيات من خلال خفض أسعار الفائدة والاحتياطات الإلزامية للبنوك التجارية لضخ سيولة إضافية تزيد على 500 مليون دينار (705 ملايين دولار). وأوعز أيضاً إلى البنوك لتقديم 500 مليون دينار أخرى بأسعار فائدة لا تتجاوز 2 في المئة لمساعدة الشركات التي تضررت بسبب الإغلاق.

وأشار إلى ضرورة تحويل هذه الأزمة من تحدٍ إلى فرص، لاسيما وأن هذه المصانع تقوم بالتصدير للخارج وتحديداً للسوق الأميركي. وكانت الحكومة الأردنية قد أعلنت في وقت سابق، مجموعة إجراءات احترازية مشددة للحد من انتشار فيروس كورونا، كان من بينها تعطيل المدارس والجامعات وإغلاق الأماكن السياحية ووقف الصلاة في جميع مساجد المملكة وكناشئها. واستعرض محافظ البنك المركزي زياد فريز تداعيات إجراءات مكافحة كورونا على الإقتصاد بالقول إنها أدت إلى "هبوط حاد في الطلب والإنتاج وأن قطاع السياحة الذي كان مزدهراً تضرر

واشترط القرار تواجد المصانع وسكن العاملين داخل المناطق الصناعية الخاصة والالتزام الكامل بتطبيق الإجراءات المتعلقة بتدابير السلامة والوقاية الصحية المتبعة للحد من انتشار فيروس كورونا. وأكد القادري أن "لجنة الأوبئة بالتعاون مع وزارة العمل وضعت ضوابط وتعليمات محددة للسماح لتلك المصانع بالتشغيل في حال الإلتزام بها وفرض عقوبات على المخالفين تصل إلى الإغلاق". وأكد أن المناطق التنموية هي تجمعات صناعية مغلقة وسيتم السماح للعمالة الأجنبية بالعمل فقط ومنع دخول أو خروج أي شخص من تلك المناطق.

وقد عبرت الأوساط الاقتصادية عن تأييدها للحركات الحكومية لتخفيف وطأة الإغلاق على النشاطات الاقتصادية استعداداً للتشغيل الشامل في الوقت المناسب. ورحب ممثل قطاع الصناعات الجلدية والنسيجية في غرفة صناعة الأردن إيهاب القادري بقرار اللجنة الوزارية بتشغيل مصانع الألبسة داخل المناطق التنموية في خطوة أولى باتجاه التشغيل الكامل في حال توفر الظروف. وقال إن الموافقة على تشغيل بعض مصانع الألبسة العاملة داخل المناطق التنموية والمؤهلة خاصة لتشغيل العمالة الأجنبية الموجودة بداخلها فقط ومنع خروجهم من المناطق الصناعية.

بدأت الحكومة الأردنية بحذر شديد استئناف الأعمال الإنتاجية تدريجياً، لتخفيف التداعيات الاقتصادية الناجمة عن إجراءات مواجهة انتشار فيروس كورونا. وسمحت لبعض المناطق الصناعية الخاصة بتشغيل العمال الأجانب المقيمين فيها مع اعتماد إجراءات وقاية مشددة ومنع الدخول والخروج من تلك المناطق.

الغائب - انطلق الأردن في إعادة الحياة إلى بعض القطاعات الاقتصادية والأعمال الحكومية في البنية التحتية، استجابة لدعوة الملك عبدالله الثاني إلى التدرج في استئناف عمل القطاعات الإنتاجية، التي تضررت بشكل كبير بإجراءات منع تفشي الوباء.

وأعلنت وزارة الأشغال العامة والإسكان أمس أنها سوف تستأنف العمل في بعض مشاريعها الحيوية خلال اليومين المقبلين، وذلك بناء على موافقة رئيس الوزراء عمر الرزاز.

وقال الوزير فلاح العموش إن "الوزارة ستستأنف العمل في مشروع إعادة تأهيل الطريق الصحراوي ومشروع الباص سريع التردد عمان- الزرقاء، ومشروع طريق الحدلات، إضافة إلى مشاريع جسر البحر الميت".

وأوضح أن "العمل سيبدأ خلال اليومين المقبلين بعد استكمال وضع خطة تراعي أعلى مستويات الصحة والسلامة، بما يتسجم مع تعليمات السلامة العامة وضبط العدوى، المعتمدة من وزارة الصحة وذلك بهدف تحفيز الإقتصاد وتشغيل العمال". وكان العاهل الأردني قد دعا إلى "الاستفادة من الموارد المحلية، لتصدير المنتجات الصناعية، التي يزيد الطلب عليها خارجياً في الوقت الراهن، بما يساهم في دعم الإقتصاد المحلي". وجاءت تلك التوجيهات بعد أن ترأس الملك عبدالله الثاني اجتماعاً لمجلس السياسات الوطني في وقت أكمل فيه حظر التجوال الشامل أسبوعه

الملك عبدالله الثاني

يجب إيجاد حلول توائم بين الأولوية الصحية والخطط الاقتصادية



## الكويت تكمل مشروع الوقود البيئي

حوالي 730 ألف برميل يومياً، معظمها من أكبر مصفايتين بالبلاذ، ميناء الأحمدية وميناء عبدالله. وكانت شركة البترول الوطنية الكويتية قد كشفت في سبتمبر الماضي عن استراتيجية جديدة تعتمد على تقليص الطاقة التكريرية التقليدية والتركيز أكثر على إنتاج الوقود البيئي في السنوات المقبلة. وقال البدر حينها إن الكويت تسعى إلى تقليص أهداف تكرير النفط بنحو 20 في المئة في استراتيجية 2040 وأن الهدف "سيكون الوصول بطاقة التكرير إلى 1.6 مليون برميل يومياً بدلاً من مليوني برميل يومياً".



وليد البدر

العمل مستمر لإكمال مشروع الوقود البيئي بمصفاة ميناء عبدالله

ويهدف مشروع الوقود البيئي إلى تطوير مصفاة ميناء الأحمدية وميناء عبدالله ويتضمن إنشاء 39 وحدة جديدة وتحديث سبع وحدات وإغلاق سبع أخرى، مع التركيز على إنتاج المنتجات عالية القيمة مثل الديزل والكبروسين للتصدير. كما تعمل الحكومة حالياً على إنشاء مصفاة الزور الجديدة بتكلفة 16 مليار دولار، وهي تابعة للشركة الكويتية البترول الوطنية الكويتية (كبيك) المملوكة لمؤسسة البترول الكويتية. ومن المنتظر أن تضيق المصفاة طاقة تكريرية بنحو 615 ألف برميل يومياً لترتفع قدرة الكويت إلى أكثر من 1.4 مليون برميل يومياً عند تشغيل جميع الوحدات في مصفاة ميناء عبدالله. وتبلغ طاقة التكرير في الكويت حالياً

الكويت - أعلنت شركة البترول الوطنية الكويتية أمس أن مصفاة الأحمدية انتهت من مشروع الوقود البيئي الاستراتيجي بدخول وحدتي إنتاج إضافيتين إلى الخدمة. وقال وليد البدر الرئيس التنفيذي للشركة إن "آخر وحدتين هما وحدة إنتاج الفحم ووحدة معالجة النفط بطاقة إنتاجية بلغت 37 ألف برميل يومياً للوالب ونحو 8400 برميل يومياً للثانية".

ويعد مشروع الوقود البيئي، الذي بدأ العمل به في أبريل 2014 أكبر مشروع في تاريخ الكويت. وكان من المقرر افتتاحه في عام 2018 لكنه تأخر بسبب ضخامة وتعقيد المشروع، الذي يعتمد أحدث التقنيات في صناعة الطاقة.

وأكد البدر أمس أن العمل مستمر لإكمال المشروع ذاته في مصفاة ميناء عبدالله، حيث تجري أعمال تحديث المصفاة وتوسعتها منذ سنوات في إطار مشروع الوقود البيئي مع التركيز على إنتاج منتجات أعلى قيمة مثل الديزل والكبروسين.

وأضاف أن مصفاة ميناء الأحمدية ستضم عند استكمال المشروع 31 وحدة بطاقة إنتاجية تبلغ 346 ألف برميل يومياً. ونقلت وكالة الأنباء الكويتية الرسمية عن عبدالله العمجي نائب الرئيس التنفيذي للمشاريع في شركة البترول الوطنية الكويتية قوله إن تكلفة مشروع الوقود البيئي بلغت 4.6 مليار دينار (14.7 مليار دولار).

وتشير بيانات الشركة إلى أن طاقة مشروع الوقود البيئي ستصل إلى 800 ألف برميل يومياً عند بدء تشغيل جميع الوحدات في مصفاة ميناء عبدالله. وتبلغ طاقة التكرير في الكويت حالياً

## القاهرة تلغي القوائم السوداء للأفراد والشركات

موظفين حكوميين إلى العاصمة الإدارية الجديدة إلى العام المقبل بعد أن كان مقرراً هذا العام في ضربة لمشروع أساسي يواجه بالفعل تأخيرات في تنفيذ. كما أرجأ إطلاق مشروعات قومية كبرى أخرى تشمل المصحف المصري الكبير ومتحف الحضارة المصرية للعام المقبل.

وكان من المقرر نقل المجموعة الأولى من الموظفين الحكوميين إلى الحي الحكومي في العاصمة الإدارية الجديدة، التي لا تزال تحت الإنشاء وتقع على بعد 45 كيلومتراً تقريباً إلى الشرق من القاهرة، في يونيو المقبل.

وكانت الحكومة أكدت سابقاً أنها تريد البدء في نقل أعمال إدارة البلاد إلى العاصمة الإدارية الجديدة في أقرب وقت ممكن، لكن المشروع الذي تبلغ تكلفته 58 مليار دولار واجه صعوبات في جمع التمويل إضافة لتحديات أخرى بسبب انسحاب بعض المستثمرين.

وقبل ذلك الإعلان، قال أحد الموظفين المشاركين في مشروعات في العاصمة الإدارية الجديدة إن بعض الشركات التي تعمل هناك علقت أعمالها في الموقع وإن بعض العمال طلب منهم البقاء في منازلهم وتقاضي نصف الراتب في إطار إجراءات للحد من انتشار الفيروس.

ونفى المتحدث باسم شركة العاصمة الإدارية للتنمية العمرانية، وهي المالك والمطور للمشروع، تقارير تفيد عن أن أعمال البناء توقفت بسبب تفشي الفيروس وقال إن بعض شركات المقاولات خفضت فحسب من عدد العمالة كإجراء احترازي.

وتعود 51 في المئة من ملكية الشركة للجيش و49 في المئة لوزارة الإسكان. وذكر بيان صادر عن الحكومة المصرية أن وزارة الإسكان اتخذت إجراءات لضمان استمرار العمل في مواقع العاصمة الإدارية، مع الحفاظ على سلامة العاملين رغم تأجيل المشروعات.

شخصية أو استهلاكية أو استكمال نشاطه".

وقال البنك المركزي إنه سوف يواصل رصد المتغيرات في الداخل والخارج ولن يتردد في اتخاذ ما يلزم لدعم الإقتصاد. في هذه الأثناء، قالت وزيرة التخطيط هالة السعيد إن مصر تتوقع تباطؤ النمو الإقتصادي إلى 4.5 في المئة في الربع الأول من العام الحالي وإلى واحد في المئة في الربع الثاني بسبب تداعيات تفشي فيروس كورونا.

وأضافت أن هدف الحكومة كان تحقيق نمو سنوي بنسبة 5.6 في المئة لكنها خفضت توقعاتها حالياً إلى 4.2 في المئة.

وكان الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي قد أعلن السبت تأجيل نقل

وأضاف أنه سيجري منح "البنوك مدة ثلاثة أشهر من تاريخ صدور القرار لتوفيق الأوضاع، لئيم خلالها تنقية قواعد بيانات العملاء المدرجة بنظام تسجيل الائتمان بالبنك المركزي والشركة المصرية للاستعلام الائتماني".

8 آلاف شركة وأكثر من 100 ألف مواطن سيستفيدون من قرار إلغاء القوائم السوداء والسلبية

وذكر البيان أنه "بمقتضى هذا القرار يمكن الاستفادة من فرص التمويل لمن يرغب في الحصول على قروض

القاهرة - أعلن البنك المركزي المصري أمس، إلغاء القائمة السوداء للشركات والقائمة السلبية للأفراد ورفع حظر التعامل عن العملاء غير المنتظمين في سداد القروض وإطلاق حرية تعاملهم مع القطاع المصرفي في ظل تداعيات تفشي فيروس كورونا.

تأتي القرارات في إطار إجراءات استثنائية لتخفيف أثر تفشي الفيروس، شملت تأجيل الاستحقاقات الائتمانية للشركات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر ستة أشهر وتعليق غرامات تأخر السداد.

وقال البنك المركزي في بيان صدر أمس، إن نحو ثمانية آلاف شركة وما يزيد على 100 ألف مواطن سوف يستفيدون من قرار إلغاء القوائم السوداء والسلبية.



تخفيف تداعيات الوباء بأي ثمن